

الفصل الثالث

أوجاع جامعية

فى حياتنا الجامعية نلاحظ صور خلل ومظاهر تراجع ، هى " رجع صدى " - كما نتصور - لصور خلل ومظاهر تراجع فى المسيرة المجتمعية العامة ، مما سوف نشرح بعضه فى أجزاء تالية ، ونحاول فى الفصل الحالى أن نلقى نظرة على بعض هذه الصور التى نعتبرها " أوجاعا " يثن منها الجسم الجامعى .

إن من شأن الأوجاع ، أن تصرف نظر الموجوع منها عن طمأنينة الحياة وهدوء اللبال ، وبالتالي التفكير بروية وتأن فيما يكون من مشكلات وقضايا وأحوال تغير وأطوار تبدل ...

ومن شأن اشتداد الأوجاع كذلك ، إذا أهمل علاجها أن تؤدى ، لا قدر الله ، إلى للتداعى للكامل للجسم

وفىما يلى نماذج من هذه الأوجاع، أو مظاهر الخلل ..

هل تُعلن وفاة كليات التربية* !!

يتردد بين أروقة تعليمية مختلفة ، فى الشهور الأخيرة ، أن النية متجهة إلى تصفية كليات التربية ، وأن كليات الآداب والعلوم يمكن أن تنظم لبعض خريجها عدا من المحاضرات التربوية والنفسية ، كى يمكن لهم أن يمارسوا مهنة التدريس ،وعزز من ترويج هذه الفكرة ما أُنقمت عليه جامعة عين شمس بالفعل من أخذها بزمام المبادرة فى اقتلاع الجناح الأضعف ألا وهو كليات التربية النوعية ، حيث أنها بالفعل تعاني من لوجه قصور لابد من الاعتراف بها ، مما سهّل عملية الاقتلاع ،وكان الشكل المُجمل لعلمية الاقتلاع ، للقول " بضم "كلية التربية النوعية بجامعة عين شمس إلى كلية التربية .

الغريب حقا أن القرار الخاص بالبدء بتصفية كليات التربية النوعية ، لم يتم على دراسة قام بها المتخصصون فى إعداد المعلم من أساتذة كليات التربية ، تماما كما كان قرار إنشائها عام ١٩٨٨ من غير دراسة مستفيضة متأنية من هذه الفئة صاحبة الشأن والتخصص ،وهى الظاهرة التي نحلم بأن نتخلص بلاننا منها ، حيث تكلفنا الكثير من الجهد والمال ، وتُعلى بأمانى وأحلام وتهبط بأخرى ، مع ما يترتب على هذا وذلك من صورة من صور التخبط والارتجال فى أخطر فئة من الفئات العاملة فى المجتمع ، ألا وهى فئة المعلمين الذين يُنيط المجتمع بهم مهمة بناء عشرات الملايين من أجياله الناشئة .

وحتى نفهم القضية ، دعونا نفتح خزانة الذاكرة ، التي هى بالنسبة للقضايا الإنسانية والاجتماعية مثل " المعمل " بالنسبة للعلوم الطبيعية ..

* جريدة الدستور فى ١٧/١٢/٢٠٠٩

فحتى عام ١٩٢٩ كان بمصر ما يسمى بمدرسة المعلمين العليا ، التي خرجت أفضالاً من علماء ومفكرى مصر حتى تلك الفترة ، يكفى أن أشير إلى اثنين منهما ، واحد من القسم الأدبى : الدكتور زكى نجيب محمود والآخر من القسم العلمى: الدكتور أحمد زكى ، عالم الكيمياء والرئيس الأسبق لجامعة القاهرة ،ومنشئ مجلة العربى الكويتية بونفس الحجم والشهرة ، تخرج آخرون .

فى هذه الفترة كانت وزارة " المعارف " قد استدعت الخبير الإنجليزى " مستر مان " ، فاقترح تصفية مدرسة المعلمين العليا وإنشاء معهد عال لإعداد المعلم لا يستقبل إلا خريجى الجامعة لإعدادهم معلمين بوفى دراسة تراوحت بين عامين فى بعض الفترات بوعام فى معظم الفترات، وعرف المعهد باسم معهد التربية العالى للمعلمين بوالذى أصبح يسمى بعد ذلك كلية التربية منذ عام ١٩٥٦ بعد ضمها إلى جامعة عين شمس .

وفى عام ١٩٥٢ ، عادت مدرسة المعلمين العليا مرة أخرى باسم " كلية المعلمين " والتي كانت فى البداية فى مقر التربية النوعية الآن بالعباسية ، إلى أن بنى لها مبنى خاص بوهو القائم الآن بروكسى بمصر الجديدة .

وأصبح بمصر نمطان لإعداد المعلم : أحدهما ، كلية التربية بجامعة عين شمس بوسمى هذا النمط " التتابعى " لأن عملية إعداد المعلم تتم بعد المرحلة للجامعية الأولى ، لمدة عام دراسى بوسمى النمط الثانى للقائم بكلية المعلمين : النمط التكاملى ، لأن عملية الإعداد تتم بالتزاوج والتكامل بين مقررات للتخصص (علوم طبيعية ورياضية واجتماعية وإنسانية) ومقررات للتربية وعلم النفس لمدة أربع سنوات بعد الثانوية للعامه ، وكانت كلية المعلمين تابعة لوزارة التعليم العالى ، إلى أن تم ضمها إلى جامعة عين شمس عام ١٩٦٦ .

وبدأ صراع بين أنصار كل من النمطين بولقد شهدت بنفسى ، صورة من هذا ، قبيل نكسة ١٩٦٧ ، عندما عقد لاجتماع موسع فى جامعة عين

شمس ، بعد تشكيل المجالس النوعية لقطاعات علوم للجامعات المختلفة على يد وزير التعليم العالي للراحل عزت سلامة ،حيث تبارى كل فريق في بيان مميزات نظامه .

وئارت القضية بشكل ملح عام ١٩٦٩ ،عندما تم تهجير كلية التربية من مبناها العتيد بشارع أمين سامى للمتفرع من شارع قصر العينى (مع كلية التجارة) ، حيث قيل أنه آيل للمقوط ، فذهبنا إلى مبنى المعلمين بروكسى ،وذهبت التجارة إلى مبنى الحقوق مؤقتا ،إلى أن بُنى لها مبنى خاص .

وبذلك أصبح مبنى مصر الجديدة المتواضع للغاية ، الفقير جدا يضم كليتين ، إحداهما تسمى كلية المعلمين ،والأخرى كلية التربية ، مما دعا كثيرين إلى التساؤل عن الفرق بين الإثنين ،وبدأ يبرز تشبيه ساخر لدى كاتب هذه السطور : عندما يكون المكان للواحد به محل لبيع الفول المنمس ،والآخر للطعمية ، أفلا يكون الأفضل أن ينمجا في محل واحد ؟!

ثم بدأ أمل حل الصراع عندما ترأس جامعة عين شمس ، للراحل الدكتور يوسف صلاح الدين قطب ، للعميد الأسبق لكلية التربية ، فانتهز الفرصة وتم دمج النظامين معا في كلية واحدة تسمى كلية التربية ،وسارت جميع كليات التربية والمعلمين فى مصر على نفس النظام ،وكان المنطق هو أن أحدا لا يستطيع - حقيقة - أن ينكر مميزات كل من النظامين ،ومن ثم ، فما المانع حقا من الجمع بين الصّنين ، بأن يتواجدا معا فى مؤسسة واحدة للتربية وإعداد المعلم ، فتستقبل الكلية خريجي الجامعات من خلال دراسة لمدة عام يتلقون فيها ما يؤهلهم لمهنة التدريس ، من علوم تربوية ونفسية ، وتستقبل فى الوقت نفسه خريجي الثانوية العامة فى دراسة لمدة أربعة أعوام يتلقون فيها علوم التخصص التي سوف يُدرّسونها فى المدارس بعد التخرج؟ لكن قدرا لا يمكن إنكاره من " الغيرة المهنية " بدأ فعلة المضاد ، منذ أوائل التسعينيات ، حيث بدأت كليات التربية تشهد إقبالا ملحوظا من خريجي الثانوية وانتشارا فى المحافظات عفي للوقت الذى افتقدت فيه

كليات جامعية أخرى هذا ، فبدأت الدعوة إلى ضرورة أن يقتصر الإعداد على خريجي الجامعات لمدة عام ، حيث تبنى هذه الدعوة عدد غير قليل من مسئولى كليات الجامعات ، وربما ما يقل عن أصابع اليد الواحدة من التربويين .

كان الدكتور حسين بهاء الدين على وشك أن ينفذ هذا عام ١٩٩٢ ، لولا وقفة جماعية مناهضة من أساتذة كليات التربية تجمعوا في جامعة أسيوط ، أثنته عن التنفيذ .

ثم برزت الهجمة مرة أخرى في المؤتمر القومي للتعليم العالى عام ٢٠٠٠ ، عندما كان الدكتور مفيد شهاب وزيرا للتعليم العالى ، وكتبت توصية بذلك بالفعل في التقرير الختامى ، لولا أن تصدى للأمر الراحل الدكتور فؤاد أبو حطب ، والدكتور وليم عبيد ، أطال الله عمره ، فتم وأد التوصية .

وعندما بدأ عام ٢٠٠٥ ما سمي بمشروع كارثى سمي للأسف بمشروع تطوير كليات التربية ، فلقد كان هذا سبيلا مؤسفا لعملية " تجميل هذه الكليات ببعض للمساحيق ، كأجهزة تكنولوجية ، عرفت معظمها إلى التشوين بحجة أنه " عهدة " ، وبعض المشروعات البحثية التي لم تثمر ولم تغن من جوع ، لكن الحقيقة المؤسفة هي تفرغ هذه الكليات من مضمونها لتصبح بذلك سهلة السقوط في أى خلاف وعراك ، وهو الأمر الذى نشهده حاليا .

ترافق مع هذا إنقاص تدريجى للمقبولين ، من خريجي الثانوية العامة ، بكليات التربية ، وتوسيع ملحوظ في استقبال خريجي الجامعات ، تمهيدا لتصفية النظام الأول ، ليبقى الثانى ، على أحسن الفروض ، أو يتم في كليات الجامعة الأخرى في احتمال آخر .

وكانت هذه السياسة استكمالاً لسياسة أخرى بدأت عام ١٩٩٥ بإنهاء التزام وزارة التربية بتعيين خريجي كليات التربية بالمدارس ، وفتح الباب

لجميع خريجي الجامعات ، دون ضرورة أن يكونوا قد تأهلوا لمهنة التدريس (!!)) مما كان له أثره في تقليل الإقبال على الالتحاق بكليات التربية ، وإعادة الحياة للمقولة للقديمة المؤسفة بأن مهنة التدريس مهنة من لا مهنة له !!

إننى ، متخرج من آداب القاهرة ، ثم تابع بتربية عين شمس مسيرته ، أى أنه ابن ما يسمى بالنظام التسابعى ، ولا أترس إلا للدراسات العليا ، فضلا عن أنى بلغت الآن من العمر عتيا ، حيث تجاوزت السبعين من العمر .. أقول هذا حتى أذفع عن نفسى أى شبهة فى حديثى ، حيث أبرأ تماما من سوء المظنة بأى فائدة مادية يمكن أن أحظى بها ، ويقى الدافع الوحيد ، ألا وهو الغيرة على الأسس السوية لقيام مهنة الإعداد للتدريس .

إن الاكتفاء بنظام استقبال خريجي الجامعة وحده ، لا يفيد أبداً فى بعض التخصصات ، فهذا - مثلا - يتخرج من قسم تاريخ ، لكنه يُكلف بتدريس الدراسات الاجتماعية " ، بما فيها الجغرافية التي لم يدرسها إلا فى الثانوى ، وكذلك بالنسبة لأقسام كلية العلوم التي يتخصص كل دارس بها فى فرع بعينه ، بينما يُطالب بتدريس علوم أعم كثيرا فى التعليم العام .

وفضلا عن ذلك ، فإن خريج الثانوى للعلمة يجئ بنفسه وهو يعلم أنه سوف يتخرج مدرسا بينما يشكل هذا " اضطرارا " لخريج الجامعة ، عندما يجد أن أبواب العمل فى تخصصه مغلقة .

إنه جدل أخشى أن أقول أنه " عقيم " ، وتم توقيفه منذ عام ١٩٧٠ لتكون هذه للصيغة التوافقية المتكلمة .. لقد كنا نشكو من كثرة التغيير فى قوانين التعليم ، صائحين : إن أبناعنا ليسوا فتران تجارب ، فهل جاء لليوم الذى نصيح فيه : " إن معلمى أبنائنا ليسوا فتران تجارب؟ "

معايير تقويم

كليات التربية بمصر واعتمادها*

أُتيحت لي فرصة الاطلاع على مسودة تقرير خاص بمعايير تقويم كليات التربية بمصر واعتمادها ، قام بها جمع كبير ممن الزملاء ، بقيادة الدكتور محمد رجب ، العميد السابق لكلية التربية بالعريش ، تحت مظلة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

وقد رفعنا مجموعة ملاحظاتنا للتالية إلى الدكتور مجدى قاسم رئيس الهيئة ، ولا نعرف مصيرها !؟

وبداية فلا يسع القارئ للوثيقة إلا أن يسجل تقديره البالغ لهذا الجهد المتميز الذى اتسم بالكثير من مظاهر الجودة والتميز ..

لكن ، شأن أى عمل إنسان ، حيث للكمال لله وحده ، هناك بعض الثغرات ، نشير إليها فيما يلى ، خاصة وأن للوثيقة ما زالت خاضعة للمراجعة . وتنقسم ملاحظاتي إلى ثلاث فئات ، كل منها تتضمن ملاحظات فرعية تتصل بالفئة المقصودة ، وربما يحتج البعض ، كما شاع فى السنوات الأخيرة مع الأسف بالقول بأن للملاحظات الكتابية واللغوية ، من الأمور الشكلية ، فضلا عن سخر هذه الحجة بالنميمة لأى عمل علمى ، فإنه يصبح أشد سخفا فى عمل يتم تحت مظلة هيئة قومية مهمتها الأساسية " ضمان جودة التعليم " ، ولغة التعليم للقومىة من ثم لا بد أن تكون " مضمونة " ، بمعنى مراعاتها بجدية وبنقة :

* كانت قد حُولت إلى نسخة من مسودة تقرير عن تقويم كليات التربية فى أوائل عام ٢٠١٠ ، أعدته لجنة خاصة ، فكانت هذه الملاحظات ، ولا أرى ماذا حدث بعد ذلك ؟

أولا - ملاحظات كتابية :

الوثيقة بها الكثير من الأخطاء الكتابية ، والتي ، رغم جزئيتها وبساطتها ، إلا أنها تعد معيبة في وثيقة تتشد (الجودة) وتصدر عن هيئة قومية " لضمان الجودة " .

ولعل أبرز ما لاحظناه ، هو اختفاء الكثير من " الهمزات " عن مواضعها الصحيحة ، إلى درجة تصل إلى ما هو أكثر من عشرات المرات ، وفى الوقت نفسه ، إثبات همزات فى غير موضعها الصحيح .

والشئ نفسه بالنسبة للتاء المربوطة ، فهى مختفية عن مواضعها الصحيحة بدرجة تصل أيضا إلى ما هو أكثر من عشرات المرات ، ويمكن أن نتخذ مثلا من صفحتى ٢٤٣ ، و ٢٤٤ بالنسبة للتاء المربوطة ، و صفحتى ٢٧٦ ، و ٢٧٧ بالنسبة للهمزات ، و ص ٢٨٧ للإثنين معا ، نمونجا غاية فى الأسف حقا !!

ثانيا - ملاحظات لغوية :

لست أزعم مهارة فى إتقان اللغة العربية ، لكن الأمر لم يخل من تسجيل عدد من الملاحظات ، بالإشارة إلى أرقام عدد من الصفحات كأمثلة فقط ، حيث يصعب الإشارة إليها جميعا :

١- ص ٣ : للخريجين لا الخريجون (المحور الثانى) .

٢- كلمة (حنوٲ) غير مناسبة ، ويفضل فى السطر الأول قول (تحقيق) ، و (إحرارز) ، عند ورودها مرة أخرى .

٣- ص ٨ ، ص ٤ ، ورد " العملية التربوية تكون " ، والأفضل " تكون العملية التربوية " ، وهذا النهج متكرر فى عدة صفحات ، وهو مظهر من مظاهر تأثرنا الشديد بمنطق اللغات الأجنبية بينما لغتنا العربية لها منطقها الخاص ، حيث تبدأ بالفعل غالبا .

- ٤- ص ١٥ ، ١٨ وردت العبارة " للنظر للطالب على أنه محور العملية التعليمية " ، والأفضل " اعتبار الطالب محور العملية التعليمية " .
- ٥- ص ١٥ ، السطر الثالث من أسفل " بالرغم من " ، الأفضل " رغم " . وهكذا حينما ورد عبارة " على الرغم من " .
- ٦- ص ٢٧ ، ص ١٣ " ممثلون " لا " ممثلين " .

ونكتفى بهذه الأمثلة ، ترجيحاً أن للمراجعة النهائية لابد أن تكون منتبهة لمثل هذه الأخطاء ، وغيرها كثير حقيقة ، ويكفى أن نسوق نمونجا مؤسفا فى ص ٢٧١ عن كلمة " مناسب " والأصح " مناسباً " ، حيث يتكرر هذا بكثرة ملحوظة فى هذه الصفحة أو أحيانا فى صفحات أخرى ، وكذلك " اهتمام " حيث الصحيح " اهتماماً " فى ص ٢٨٩ ، وص ٢٩٠ التى تجمع تشكيلة من مثل هذه الملاحظات التى نعتبر عدم تلافيتها تقريظ واضح فى شروط الجودة!

ثالثاً - ملاحظات علمية وفكرية :

١- ص ٧ ورد القول "الإعداد للتكامل من خلال كليات التربية فى مرحلة الدراسة الجامعية الأولى" ، والأقرب إلى التحديد والدقة القول " الإعداد للتكامل ، وفيه تستقبل كليات التربية للحاصلين على الثانوية العامة ، فى مرحلة للدراسة الجامعية الأولى لمدة أربع سنوات " .

٢- ص ١٨ ، ورد مصطلح " مجلسها الحاكم " الذى تردد عدة مرات ، وهو مصطلح لا تعرفه الثقافة الجامعية المصرية للقانونية ، حيث أن المصطلح المعتمد هو " مجلس الكلية " و " مجلس القسم " و " مجلس الجامعة " ، ويبدو أن للترجمة عن آخرين دور فى هذا .

٣- ص ٢١ ، س ٨ جاءت عبارة تقول " عدم للقيام بأى تكهنات بشأن النتائج المحتملة للمراجعة " ، فيما يتصل بالتزامات " المنسق "

بالعبارة غامضة ومرتبكة ،والعبارة التي ترد في السطر التالي لها
تقول للمعنى نفسه بعبارة واضحة ، تغنى عنها ، ومرة أخرى ،
فالترجمة - فيما يبدو - لها دور هنا.

٤- جاء في ص ٢٣ أنه في حالة استيفاء الكلية للمعايير المحددة من قبل
الهيئة ، وكذلك ما جاء في حالة عدم الاعتماد أنه سيتم إخطار
وزير للتعليم العالى ، بينما - وفقا للقانون - فالجامعات مستقلة ، وكل
كلية تتعامل وتتخاطب مع الجامعة لتابعة له ، وكذلك المجلس الأعلى
للجامعات ، فوزارة التعليم العالى ، وبالتالي الوزير - قانونا - لا
ولاية لأى منهما على الكليات . وهذا تكرر أكثر من مرة ، من حيث
إسناد الأمر إلى الوزير والوزارة . صحيح أن الواقع يظهر تدخلا فى
بعض الأحيان من الوزير والوزارة ، لكن هذا يعد أمرا غير
قانونى.

٥- ص ٢٩ ، ليس مما هو متعارف عليه فى الثقافة العربية ولا العادات
والثقافة الاجتماعية أن يوصف الهيكل التنظيمى للكلية " بالرشاقة "
، كما ورد ص ٢٩ ، وإنما يمكن استخدام هذا الوصف لبعض
الأجسام والتحركات ، ونرجح ، مرة أخرى ، أن مثل هذا المصطلح
ناتج عن الترجمة عن لغة غير عربية !!

٦- ورد ص ٣٠ ، عدة معايير لاختيار القيادات الأكاديمية للكلية ، وفيما
يبدو ، هناك غياب وعى بظروف الجامعات المصرية ، فالمعيار
الأول لاختيار رئيس القسم مثلا هو أن يكون من بين أقدم ثلاثة
أساتذة عاملين بالقسم ، وفقا لنص قانون الجامعات ، وكذلك فهل
هناك فى مصر من لا يعلم أن " أمن للدولة " هو الذى له قول فصل
فى الاختيار ، ربما بما يمكن أن يجب هذه المعايير المشار إليها فى
الوثيقة . صحيح يمكن أن يقال أن للمعايير تشير إلى ما يجب أن

يكون ، لكن من شروط المعيار أيضا أن يكون ممكن للتطبيق بالفعل

٧- ص ٣٣ ، جاء ، ضمن للبند الخاص بالأخلاقيات والسلوك أن تكفل الكلية حرية للفكر والرأى والتعبير داخل الكلية ، لكن أى كلية فى مصر ليست هى نفسها حرة ، لأن الذى يقرر ما يصح وما لا يصح فى مجال التفكير والتعبير " خارج للمواد المقررة " هو الجهات الأمنية ، فعلى أى أساس تحاسب الكليات محاسبة صادقة فعلية ، إلا إذا كان المعيار سوف يستمر شكليا !؟

٨- ص ٣٦ بالنسبة لمعيار الموارد للمالية والمادية ، يقول المعيار " توفر الكلية الموارد المالية التى تكفى لتنفيذ أنشطتها " ، وهو معيار يثير الدهشة حقا ، لأن الكلية تتلقى ما تخصصه الجامعة لها ، والموارد الذاتية شحيحة للغاية موأظن أن الحكمة الشعبية كان لها وعى بالمعيار الحقيقى عندما قررت " اطبخى يا جارية ، كلف ياسيدى " !!ولو أضيف للمعيار عبارة " فى حدود ما هو ممكن " لربما كنا أقرب لإمكان التطبيق .

٩- جاء فى ص ٤٠ ، بالنسبة لمعايير للفاعلية التعليمية " تتفق سياسات قبول الطلبة مع رسالة الكلية وأهدافها ... " والمعروف أن الكليات إذا كانت تقترح أعدادا بعينها ، إلا أن مجلس الجامعة ، ومن بعده المجلس الأعلى للجامعات يحددان الأعداد ،والتي ربما لا تكون متفقة مع ما تريده الكلية ، فكيف تحاسب هنا ؟ وعلى سبيل المثال ، فى الوقت الذى تعاني المدارس فيه من نقص شديد فى أعداد المدرسين يقلص المجلس الأعلى للجامعات أعداد المقبولين بكليات التربية عاما وراء عام ، وهذا مناقض تماما لرسالة الكلية !!

١٠- وفى ص ٤١ " توفر الكلية وسائل لانتقال مناسبة للطلبة فى حالة الضرورة " فهذا معيار لا وجود له فى التقاليد والأعراف

الجامعية في مصر إلا في الرحلات مثلا ، وربما في حالات نادرة بالنسبة لعدد محدود من الكليات ، وما لنا في قطاع كليات التربية ، فلم أسمع عن تحقق له في أية كلية ، باستثناء كلية البنات بجامعة عين شمس ، لظروفها الخاصة ، فضلا عن ذلك ، فالجهة التي توفر وسائل النقل ليست الكلية ، بل هيئة للنقل العام ، وواضح أنه مترجم .

١١- وفي الصفحة نفسها ٤١ ، " توفر الكلية برامج متنوعة ومعتمدة لإعداد الطلبة لسوق العمل " ، إذ يبدو أن هذا المعيار أخذ بالنسبة لكليات أخرى ، وهو غريب بالنسبة لكلية التربية ، حيث لا سوق لخريجها إلا التدريس ، وكل برامجها الدراسية مخصصة بالفعل لذلك!

١٢- ص ٤٣ ، جاء " يتم تقييم مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالكلية " ، ويليه " توظف الكلية هذا التقييم في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بها " ، ومن معايشة واقع جامعاتنا ، فدرجة عدم الرضا عالية بالنسبة للرواتب ، فماذا يمكن للكلية أن تفعل بهذا الصدد ؟

١٣- في ص ٤٦ ، بخصوص العملية التعليمية في الدراسات العليا ، فإن نظام الامتحانات التقليدي الشائع ، والكنتروليات ، في المرحلة الجامعية الأولى ، إذ يشغل كل القاعات ، والكثرة الغالبة من أعضاء هيئة التدريس ، لا يوفران أكثر من خمسة أشهر وربما أقل ، في العام كله ، فكيف لكلية أن تتغلب على هذا ؟

١٤- في ص ٥٤ ، هناك معيار " يحسن التواصل الإنساني الشخصي والفريقي في تعاملاته داخل المؤسسة وخارجها " ، ويتكرر مثل هذا كثيرا في العديد من المعايير المماثلة ، في العديد

من التخصصات ، والسؤال هو : كيف لكلية أن تضمن هذا وتتأكد منه ، مما يحدث خارج الكلية والمدرسة؟!

١٥- ص ٩٩ ، بصدد تخصص تدريس اللغة الفرنسية ، السطر الأخير " يحلل تأثير الثقافة العربية على الإنسانية " ، فهذا جانب عام يفيد في كل التخصصات ، والأفضل هنا " يحلل العلاقة الحضارية بين فرنسا والعالم العربي ، سلبا وإيجابا " ، ويكون هذا أيضا بالنسبة لتخصص اللغة الإنجليزية ، مع استبدال بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

١٦- بفرنسا ص ١٠٠ بالنسبة لما جاء عن بعض المؤشرات الخاصة بالتعرف على حقوق الطفل ، والإنسان ، مفروض أن يلحق بها " عامة وفي مصر خاصة " ، وفي " معنى العولمة " أن يلحق بها " وآثارها سلبا وإيجابا " ، وفي فهم طبيعة العلاقات الدولية ، يلحق بها " وموقع مصر منها " ، فمثل هذا يمكن أن يصل بين المعرفة وبين المواطنة والوطن ، ويوفر للمعرفة المتعامل معها قدرا من الحيوية .

١٧- ص ١٠١ جاء " يستمع لمشكلات تلاميذه ويحلها " ، فهذا تحميل للمعلم فوق الطاقة ، لأن أسباب مشكلات التلاميذ قد لا يملك الكثير منها ، فهو يمكن أن " يعين على " و " يساعد " ، أما " الحل " فهذا مثال عال ، مفارق .

١٨- ص ١٠٣ هناك إشارة إلى كل عهود التاريخ المصرى ما عدا عهد المماليك ، لماذا ؟

١٩- فى ص ١٠٦ ، وطوال الوثيقة كلها ، لا توجد أى إشارة إلى قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وإذا قيل بوجود معاهدة سلام ، فإن هذا لا يلغى أحداث التاريخ ! ، وأين حروب ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ؟ إذا كانت المقررات فى وزارة التربية قد أغفلتها فإن

" جودة التعليم " فى كليات التربية تفرض سد هذه الثغرة ، لأن وجود هذا التغافل يجافى التاريخ ، والحقيقة !؟

٢٠- ص ١٢٧ ، وفى مواضع متعددة أخرى من الوثيقة معيار " يقدر عظمة الخالق عز وجل فى إبداعه للكون .. " ، والسؤال هو : كيف يمكن للتأكد من توافر هذا لدى س وص من الناس ، خارج المؤسسة التعليمية ؟ وهل ورد فى المقررات والمناهج ما يحرص على تنمية الوعي بهذا !؟

٢١- ورد ص ١٣٢ بخصوص معلم اللغة العربية " يحدد إبداعات الفلسفة الإسلامية .. " ، ألا يكون من العلمية أن يضاف إلى هذا ما يتصل بإخفاقات قد تكون لدى فلاسفة الإسلام بحيث لا تقتصر على ما هو إيجابى فقط ، ونشير إلى ما هو سلبى ؟ وألا يكون من الأجدى ، بدلا من دراسة الفلسفة الإسلامية عموما أن تحل محلها جهود علماء للمسلمين فى الفكر التربوى وفلسفة التربية ، خاصة وأن تاريخ التربية قد تم محوه من برامج كثير من كليات التربية ؟

٢٢- ص ١٦٤ يقول أحد المؤشرات " يطالب بحقوقه المشروعة بطريقة متحضرة " ، فهل هناك اتفاق على مظاهر هذا التحضر ، حيث أن مفهوم التحضر يمكن أن يتباين بتباين المجتمعات المختلفة ، فمن مظاهر التحضر فى بعض المجتمعات السماح بالمتولية الجنسية ، والتزلوج المتلى ، فهل يمكن أن يحدث هذا فى مصر !؟

٢٣- يجئ فى ص ١٦٥ ، ضمن المؤشرات بالنسبة لطالب كلية التربية " أن يكون مواطنا مستقلا وواعيا ومسئولا " ، فما مؤشرات الاستقلال ، فالاستقلال يكون عن & والمسئولية عن ماذا ؟

٢٤- ص ١٧٠ يقول أحد المؤشرات " يظهر الطالب المعلم اهتماما بضرورة فهم الآخر وتقبله ثقافة السلام " ، بولا أحد يمكن أن يقلل من ضرورة السلام ، لكن لا بد كذلك من بث روح المقاومة ،

من أجل الحفاظ على السلام ،وتوافر القدرة على الضرب على يد كل من يعتدى ، أما أن هناك تعليمات - صريحة أو ضمنية بعدم الاقتراب من هذه القضية!

٢٥- جاء ص ١٧١ " يحلل الطالب المعلم للمشكلات التي تعوق قيام للقومية العربية في العصر الحديث " ،ألا يكون من الأجدى أن يسبق هذا " أن يحلل المقومات التي تشجع على قيام للقومية العربية؟! إن هذا يعزز من روح الإيجابية والقدرة على الإمساك بزمام المبادرة .

٢٦- في ص ١٧٢ مطالبة للطالب بما لا يستطيع " يقترح الطالب المعلم حلولاً للمشكلات المرتبطة بمجال الجغرافيا " ، فماذا لو كانت المشكلة متصلة بمعيشة ناس في مناطق صحراوية ؟ وماذا ، إذا كان الناس يعيشون في بيئة تشح مواردها ..إلى غير هذا وذلك من مشكلات " طبيعية " تحتاج إلى جهود أمم ودول وتنظيمات ،ولا ينبغي مطالبة طالب بكلية التربية أن يصل إلى حل لمثل هذا!؟

٢٧- في برنامج إعداد معلم الفلسفة معايير تطالب للطالب بكم من المعرفة يصعب تصوره ، كما نرى على سبيل للمثال في ص ١٩١ " يلخص الطالب المعلم الموضوعات والمشكلات والقضايا الأساسية للفلسفة والمنطق عبر العصور " ، و" يشرح للطالب المعلم مناهج البحث المستخدمة في مجال للمواد الفلسفية عبر العصور " ،وكذلك " يوضح الطالب المعلم أهم إسهامات الفلاسفة عبر العصور " ، وكذلك في ص ١٩٢" يلخص للطالب المعلم أهم المدارس الفلسفية في الفكر للفلسفي مستعرضا اتجاهاتها العامة وأهم مميزاتها " و " يناقش الطالب المعلم قضايا الفلسفة الإسلامية وجهود بعض للفلاسفة المسلمين " .

٢٨- والشئ نفسه فى برنامج إعداد معلم للفلسفة فى ص ١٩٤، وفى ص ١٧٩ " يلخص للطالب المعلم أهم القضايا المعاصرة فى المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعلمى والتكنولوجى " ويتكرر هذا كثيرا مع الأسف الشديد ، فى ص ٢٠٣ ، ص ٢١١ " يلخص قضايا المجتمع المصرى ومشكلاته الاجتماعية والعلمية والاقتصادية " وغيرها هودائما نسأل مع كل معيار " كل هذا!؟ " هومن يستطيع ذلك ؟ ، فإذا كانت مقررات دراسته قد تضمنت كل صغيرة وكبيرة فى الفلسفة والمنطق ، لكن كان ذلك عبر السنوات الدراسية الأربع ، فكيف يمكن أن يظل متذكرا لكل هذا!؟ وهل أساتذة الطالب نفسه يستطيعون ذلك؟

٢٩- ص ١٩٢ " يشرح الطالب أهمية نقد الأفكار الغربية " ، فهل هناك مقاييس تحدد مظاهر الغرابة فى الفكر!؟

٣٠- وفى ص ١٩٣ " يوظف الطالب المعلم مهارات الحوار والجدل فى مناقشاته الفلسفية " ، والسؤال : هل درس هذا الحوار ، وذلك الجدل للاستفادة بهما فى عموم التفكير والحياة العامة أم من أجل المناقشات للفلسفية وحدها!؟

٣١- فى ص ٢٠١ " يعمل على علاقات إيجابية بالمعلمين والأخصائيين والتلاميذ " هوهى صياغة ركيكة ، يمكن أن تصح إذا أضفنا ، بعد " يعمل على " كلمة " تكوين " .

٣٢- وفى ص ٢٠٧ " يشجع زملاءه على أهمية دور الكيمياء فى تقدم المجتمع " ، وهى أيضا صياغة ركيكة ، تصح إذا أضفنا كلمة " إدراك " قبل كلمة " أهمية " ، وهو الأمر الذى يتكرر فى ص ٢١٠ فى معيار " يشجع زملاءه على أهمية دور علماء الفيزياء ... " فتضاف أيضا كلمة " إدراك " أو الوعى بـ " .

٣٣- فى ص ٢٢٠ عندما نقرأ معياراً رتبعياً مثل " يحدد المفاهيم الأساسية للتربية المدنية المعمول بها فى مجتمع ديمقراطى ، مثل احترام أنوار ومستوليات المواطنين والحكومة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والإعلام والتظيمات المهنية وعالم الأعمال ومنظمات المجتمع المدني " ، هل نقف بالطالب عند حد " المعرفة " بذلك ، أم لا بد وأن يطبق ذلك على حال المجتمع المصرى ، بكل صدق وموضوعية !!؟ والقضية نفسها فى ص ٢٤١ الخاصة بمعيار يقول " يحترم مبادئ حقوق الإنسان فى سائر السلوك (الذات ، احترام الآخر ، الحقوق الفردية والجماعية ، المواطنة ، العدالة ، المساواة ، سيادة القانون ... إلخ) ؟ "

٣٤- فى مؤشرات المعارف صص ٢٢٣- ٢٢٤ يصل عددها إلى ٥٠ مؤشراً ، هناك أكثر من ٦٠% منها يستخدم كلمة " يحدد " ، وفى ص ٢٩٣ لا يجد القارى من بين ٢١ مرة يتردد فيها فعل " يحدد " ضمن ٢١ معياراً !! أفلا توجد كلمات أخرى تؤدى الغرض نفسه بنسب بينها قدر معقول من التوازن ، ولو إلى حد ما ؟

٣٥- تحت عنوان خاص بالاتجاهات ، ص ٢٣٦ ، يجئ معيار يقول " يعى بالقيم الجمالية الجيولوجية ... " فهل " الوعى " مؤشر معرفى أم وجدانى ؟ وهل هى " يعى بالقيم " أم " يعى القيم ؟! "

٣٦- فى ص ٢٦٠ عنوان فى مؤشرات الاتجاهات فى شعبة الاقتصاد المنزلى يطالب أن تمتلك الخريجة " العديد من المهارات " ، فهل لا حدود بين الاتجاهات والمهارات ؟

.....

وفى النهاية لا بد أن نسجل وعينا بأن الأعمال للضخمة ، ربما تكون مجالاً لمثل هذه السلبيات ، التى لا بد أن نحرص على التغلب عليها حتى

يظهر هذا للعمل العلمي الجماعي المتميز بصورة مشرفة هو هو يستحقها فعلا .

وإن كان لنا من رأى إزاء منهجية مثل هذا النوع من المعايير ، فأعتقد أن الأفضل أن تجرى دراسات قبلية على ظروف وأحوال وأجواء كليات التربية موفى ضوء هذا الواقع يمكن اختيار معايير " قابلة للتطبيق " ، لما أن نبدأ وننتهى بما ينبغي أن يكون بناء على الوقوف على خبرات مجتمعات أخرى قطعت شوطا طويلا على طريق التقدم ، فضلا عن تراكم الخبرة لديها فى هذا المجال ، وكذلك نتيجة قراءات لكتب النظريات والفلسفات التربوية والأحلام والرؤى ، فهذا ليس هو الطريق القويم .

ألا إنه من المؤسف حقا ، ونحن نبحث عن " معايير " لا بد من توافرها حتى نضمن لتسام العمل فى هذه المنشأة المهمة بالجودة ، أن يكون منهج التعامل مع القضية بالصورة التى تمت ، ولا يقلل من هذا الذى نقول ، للرد بأن عشرات الخبراء الذين ساهموا فى التقرير يعيشون واقع كليات التربية ، وبالتالي فلا بد أن يكونوا قد راعوا هذا فيما أبدوه من أفكار وآراء ، لكن هناك فرقا كبيرا بين أن ينطلق فرد نتيجة " انطباعات " خاصة تتصل به هو وموقعه من العمل وبمدى خبرته وعلاقاته ومصالحه ، وبين دراسة جماعية موضوعية تكشف عن واقع وأحوال كليات التربية !

نواد...تحت الحصار* !

منذ عدة أسابيع دُعيت من قِبَل " اللجنة القومية للدفاع عن الجامعة " إلى المشاركة في ندوة عقدت بنادئ أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر ، شارك فيها عدد من الأساتذة المهومين برسالة الجامعة المصرية ، التي لا تقف عند حدود " التعليم " و " البحث " ، وإنما تتجاوز هذا إلى ما عرف بالوظيفة المجتمعية ، ومن ثم ترفض بما يُرلأ أن تُحصر فيه من مهام ضيقة ، وتتجه إلى انشغال بالهموم الكلية للوطن ، وكان موضوع النقاش يدور حول التعليم الجامعي الخاص .

وبعيدا عن موضوع الندوة ، فإن ما لفت نظري ، كتيب صغير بعنوان " المحنة " أعده الدكتور عبد الله سرور الأستاذ بجامعة الإسكندرية ، حيث قصد بالمحنة الحال الذي أصبحت عليه نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ، وهو الذي أعتمد عليه اعتمادا أساسيا في مقالتي لخطورة ما جاء به من معلومات ، عرفناها ، كل في حينه حقيقة ، لكن تجميعها في رؤية شاملة كلية ، أفزعتني حقا، وزرعت في قلبي أسى وحسرة فعلا.

لقد قفز إلى ذهني طوال قراءة كتيب الدكتور سرور تساؤل وحيد بعدها ، وما يزال هذا التساؤل قائما : كيف لفئات يصل عددها إلى عشرات الألوف ، هم - بغير تعصب - خيرة أبناء مصر ، فهم جمع من العلماء والمفكرين ، بلغوا أعلى درجات النضج العقلي ، أن يصير أمرها إلى ما صار إليه الآن ، بينما تمتلئ الساحة يوميا على وجه التقريب ، ومنذ عامين باعتصامات وإضرابات شتى من فئات متعددة ، سعيا لرفع ما يقع عليها من غبن ، ومطالبة بحقوق مشروعة ، وبصورة حضارية قانونية ، لا عنف فيها

* جريدة الدستور يومي ٨ ، ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٩

ولا تطرف ؟

ولعل كثيرا من القراء قد لا يتذكرون تلك البرقية التاريخية التي أرسلها الراحل الدكتور رشوان فهمي باسم نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية تأييدا لثورة يوليو عقب قيامها ، وهى لم تكن قد رسّخت أقدامها بعد ، مما جعل جمال عبد الناصر يقدر هذه الخطوة ، فيجعل الاحتفال بعزل الملك فاروق يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، مناسبة حرص أن تكون بالإسكندرية ، لا لأنها العاصمة الثانية وحسب ، وإنما لتساقا مع هذا الدعم التاريخي من نادى جامعة الإسكندرية ، وكان هذا للتاريخ أيضا (٢٦ يوليو) هو الذى أعلن فيه خطاب تأميم قناة السويس الشهير الذى زلزل العالم بغير من موازين للقوى الدولية بعد ذلك .

كانت المهمة الأساسية لنوادى أعضاء هيئة التدريس تتعلق بثلاث مجالات : أولها ما يتصل بما ينبغى عمله للترقى بمهنة التعليم الجامعى الجامعى ، وثانيها : اتخاذ كل السبل التي تكفل لعضو هيئة التدريس أن يعيش حياة كريمة تمكنه من أن يضطلع بدوره العلمى والمهنى والوطنى بغير قلق ولا توتر ، مثل توفير المسكن الملائم بالمرتب المناسب وبعض الجوانب الترفيهية ، والرعاية الصحية والمعاشية ، وما سار على هذا الطريق . أما ثالثها : فهو المشاركة في هموم الوطن للعلماء بالرأى والبحث والدرس بعيدا عن الرؤى الحزبية المتحيزة ، والسلطة الحكومية للمستبدة .

وعند هذه النقطة بالذات ارتعدت الدولة ، وكشرت عن أنيابها موكتلت كل قوى الشر في تفكيرها لمحاصرة النوادى توحيلها إلى مجرد " كافتريات " ، ومداعبة كثيرين " بالهمم " المعيشى ، خاصة وأن الكثرة للغالبية من أعضاء هيئة التدريس ، أصبحوا بالفعل بحاجة ماسة إلى تدلوك ما أصبح عليه حالهم المعيشى من تدن وتراجع ، لو دققنا النظر والتأمل والبحث ، لعرفنا أن هذا كان عاملا مخيفا أفرز عددا غير قليل من الممارسات التي لا تشرف الحياة الجامعية بأى حال من الأحوال .

كان منطق الدولة أن " الصحف " و " الأحزاب " هما ساحتان يمكن لأعضاء هيئة التدريس أن يعبر من خلالها عما يرويدون ، ولا يكون ذلك تحت قبة الجامعة.

وكان منطق الأساتذة أن كافة المجالس الجامعية هي بالتعيين ، وتخضع لسلطات متعددة ، ومستغرفة أكثر في الشأن العلمي والتعليمي ، بينما النوادي هي الجهة الوحيدة التي يختار فيها أعضاء هيئة التدريس ممثلهم ، فهي إذن منبر ديمقراطي ، لا بد أن تمارس فيه هذه الديمقراطية ، وأن كثيرين من الأعضاء لا يرغبون في العمل الحزبي ، وليس كل عضو بماهر في كتابة المقالات في الصحف والمجلات أو مواجهة الجمهور على شاشات التلفاز . فضلا عن هذا وذاك ، فإن أعضاء هيئة التدريس هم على درجة من العلم والنضج وتقدير المسؤولية بحيث يمكن الثقة في ممارستهم حرية الرأي والعمل ، وإذا افتقدوا ثقة المسؤولين في قدرتهم على هذا ، فماذا يمكن أن يكون حال باقى الفئات والطوائف والشرائح ؟

واستطاعت كثير من النوادي أن تمارس عددا من الأدوار المشار إليها بالفعل بفعالية واقتدار ويكفى الإشارة إلى المؤتمر الحادى عشر لممثلى نوادى هيئات التدريس بالجامعات المصرية الذى انعقد بنادى جامعة الإسكندرية يومى ٨ ، و ٩ مارس ١٩٨٤ ، حيث كان من بين قراراته :

- وضع اقتراح تفصيلى لتعديل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، وذلك بهدف تأكيد الاستقلال للمالى والإدارى وجعله واقعا حقيقيا ومطبقا ، وإدارة الجامعة بأسلوب ديموقراطى ، واختيار جميع القيادات للجامعية على كافة مستوياتها عن طريق الانتخاب الحر المباشر ، وربط سياسة التعليم الجامعى بالمجتمع واحتياجاته وخطط للتنمية للدولة ، وضمان حرية الرأي والتعبير والنشر والاجتماع والبحث بالجامعة ، ووضع الضمانات الكافية لتأمين أعضاء

هيئة التدريس على مستقبلهم ،والتأكيد على حصانة عضو هيئة التدريس .

- الإسراع في إشهار لائحة الاتحاد العام لنوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية التي سبق الموافقة عليها في مؤتمرات سابقة .
- التزام الحرس الجامعى بمهمة حماية المنشآت الجامعية والحفاظ على أمن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين ،وتأكيد تبعيته للجامعة وعدم تدخل أجهزة الأمن في شئون الجامعات .

ولعل من أبرز مظاهر فاعلية هذا المؤتمر أنه اختار يوم الأحد الثامن من أبريل عام ١٩٨٤ كى يتوقف فيه جميع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن دخول قاعات المحاضرات والدروس والمعامل تعبيراً عن استيائهم من عدم الاستجابة لمطالبهم المتكررة بإصلاح أوضاع الجامعات وقد لاقت الدعوة استجابة لا بأس بها .

لكن النظام القائم ، بحكم طبيعته الاستبدادية ،أخذ على عاتقه التربص بهذه النوادى ،والسعى التدريجى الحثيث لشل فاعليتها . والغريب فعلاً ،وإن كان غير غريب وفق منطق النظم القاهرة ،أنها تكرر ليل نهار في كافة المحافل والمناسبات ضرورة تعزيز ما سمي " بالمجتمع المدني " اتساقاً مع ما زعمت أنها أخذت به من توجهات ليبرالية ، بعد للتخلى عن النهج الاشتراكي ،وأن هيئات المجتمع المدني عليها عبء " المشاركة المجتمعية " في الكثير من المجالات الوطنية .

على مستوى الممارسة والفعل ، سارت الدولة عكس الاتجاه لتؤكد سطوتها بوكأنها تقول بالفم المليان " نحن هنا " ، وللحديث يطول لو أشرنا إلى أمثلة صارخة عن هذا النهج القهرى الذى تمارسه الدولة على هيئات ومنظمات المجتمع المدني ،ويكفى مجرد التذكير بما حدث لعدد من النقابات الكبرى وما صارت إليه من تجميد عبر سنوات ،وهذه الآلاف من الجمعيات الأهلية ، كيف لا يسمح لأحد بالعمل فيها إلا بعد أن يوافق الأمن على ذلك

، إذن فالدولة هي التي تقرر من يعمل ومن لا يعمل ،ونسمى هذه الجمعيات " أهلية " ، فضلا عن حظر التناول السياسي لأي أمر من الأمور. ناهيك عن أن الدولة ، كما أشرنا في أكثر من مقال ، تكاد أن تكون هي التي تختار الحزب الذي يمكن له ممارسة للشرعية ويعارضها!

وبدأت لعبة القوط والفار بين النوادي والدولة ...

في أواسط الثمانينيات ، حيث كان الاتحاد السوفيتي ما زال قائما ، والدول الاشتراكية ،والأحزاب الاشتراكية ، كان " اليسار " يشكل " بعبعا " للدولة ، فمارست اللعبة الشهيرة للنظام السياسي في مصر منذ الخمسينيات ألا وهي ضرب الأجنحة المذهبية بعضها ببعض ، فإذا بها تغض الطرف عن أنشطة الإخوان المسلمين من أجل تحجيم اليساريين ، لكن ، منذ التسعينيات بدأت اللعبة تُغير من اتجاهات الريح

وإذ نمضى مع الوثيقة المهمة التي كتبها الدكتور عبد الله سرور عن خبرة نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ، نجد أنه كان للوقفة الجماعية في المؤتمر الحادي عشر لعام ١٩٨٤ لنوادي أعضاء هيئات التدريس أصدواؤها المهمة ، ففي الجلسة الخامسة للمؤتمر العام يوم ١٩/٤/١٩٨٤ بنادي جامعة الإسكندرية ، فوجئ المجتمعون بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤ ، بتاريخ اليوم نفسه بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الذي تضمن رفع مكافأة التصحيح وأعمال الامتحانات والإشراف على الرسائل ومكافأة حضور المجالس واللجان العلمية .

كان ذلك طُعما مسمما التقمه كثيرون مع الأسف الشديد ، مع ما كان واضحا فيه أن القرار يعكس فلسفة " المن " ، ومغازلة البطون ، دون مخاطبة العقول ،وهو أسلوب معروف يتبعه السادة مع العبيد ، على أساس " اطعم الفم ، تستحي العين " ، فصحيح أن الأوضاع المادية لأعضاء هيئة التدريس غاية في التكني ، إلا أن المسألة مسألة منظومة متكاملة بحاجة إلى

التغيير ولا نقول التطوير ، حيث أن التغيير يعكس إيماننا بتبدل الفلسفة وضرورة تغيير الهياكل القائمة ، أما التطوير ، فربما اعتمد على الأسس للقائمة ليبدل جزئيات هنا وجزئيات هناك .

كانت - وما زالت - للمساءلة هي التركيز على فلسفة للتعليم الجامعي وعلاقة الدولة به ، حيث تبرز قضية الديمقراطية واستقلال الجامعات ، والقفز بالبحث العلمي ليحتل صدر أولويات العمل الوطني ، ووقف الزحف المستمر للقوى الأمنية على الحياة الجامعية ، وتحديث المقومات الأساسية اللازمة للتعليم والبحث من أجهزة ومعدات ومختبرات ... وهكذا .

إن الدولة تصر على أن تتهج نهج إعطاء سمكة للجائع ، دون أن تفكر في إعطائه " الشبكة " ، ومن ثم فلا أمل في استقامة للتعليم الجامعي إلا بأن يعي أعضاء هيئات التدريس بأن ينتظارهم سوف يطول كثيرا ، إذا انتظروا أن تعطيه الدولة " الشبكة " ، لأن هذا الأمر يمكن أن يتداعى ، ليسود نهجه في المجتمع كله ، فتصبح الديمقراطية هي " العقيدة " الأساسية لكل المجتمع ونهجه ، فتطير كراس وتستجد أخرى ، وتتبدل علاقات قوى لتحل محلها علاقات قوى أخرى .

ولأن الأيادي كانت متكاتفة ، والإرادة كانت جماعية في تلك الفترة ، فقد ظهر وعى الإخوة في الجلسة الخامسة للمؤتمر المشار إليه بما أشرنا إليه ، ويتجلى هذا في توصيات أكدوا فيها على أن :

- قضية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية هي قضية إصلاح للجامعة ، وتهدف إلى تعديل قانون تنظيم الجامعات من أجل تحقيق ديمقراطية للقيادة والإدارة وحرية الفكر وللبحث العلمي والنشاط الطلابي داخل الجامعة ، وتهدف كذلك إلى تعديل الأوضاع المالية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تحقيقا للعدالة وضمانا لحسن الأداء ودفعا لعجلة البحث العلمي في جو يكفل لهم حياة كريمة .

- الإشادة بروح التضامن التي ظهرت بقوة بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية يوم الثامن من أبريل عام ١٩٨٤ ، حيث تم تنفيذ قرار للتوقف عن العمل بصورة رائعة .

- مجالس إدارات النوادي مجالس منتخبة مولدًا فهي قنوات شرعية ديمقراطية ،ويجب أن توضع توصياتها موضع عناية واعتبار عند النظر في تعديل قانون للجامعات في مجالس الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات .

وربما يدesh قارئ اليوم عندما يقرأ عن المؤتمر الرابع عشر الذي انعقد يوم الخميس ، العاشر من يناير من عام ١٩٨٥ يقرر نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، حيث حضر في الجلسة المسائية نائب رئيس الوزراء ، الذي أبدى تفهمه للكثير مما كان يشغل جموع الأعضاء ، مع تأكيده على ضرورة استقلال للجامعات ،ومشاركة النوادي ، مع مجالس الجامعات ومجلس رؤساء الجامعات في مناقشة للقضايا العامة والمشاكل القومية ،وأشار الرجل بأن رأى الجامعة هو رأى مجلسها ومجلس نائبيها ، حيث أن المجلسين الإثنتين قناتان شرعيتان وغير متفصلتين ،كذلك أشار الرجل أيضا إلى أن الحرس الجامعي يقتصر على حماية المنشآت بدون تدخل في شئون أعضاء هيئة للتدريس أو الطلاب ،وأكد سيادته على أهمية توفير حصانة الأستاذ الجامعي ،مطلب من النوادي ضرورة التصدي للقضايا للقومية !

أى والله ، هذا ما كان في أول عام ١٩٨٥ ، حيث يعد أقوى برهان على كم ونوع التراجع المفزع للتعليم الجامعي ، فسا أقرت به السلطة في ذلك الوقت ، أصبح من الأمانى المحرمة بعد ١٤ عاما ،والمفروض ،وفق منطق للتطور ،أن يكون هناك تصاعد في التطبيق والإصلاح والتغيير والتطوير ،وكم أتمنى أن يكتب أحد مثل هذا الذى أقر به نائب رئيس الوزراء ،ويذهب به إلى الوزير غير الهمام القائم بالأمر الآن ليخبره بأن

هذه مطالب أعضاء هيئة التدريس ، إذ توقع أن يبتسم ابتسامة سخرية على أساس أن هذه للمطالب تعبر عن سذاجة ومحاولة لمد اليد للقمر تصورا لإمكان لمسه !

ولو سألتني ، عن أحد الأسباب الرئيسية لهذا التراجع ، لقلت لك على الفور ، هو نفسه الفرق بين حالة التضامن بين أعضاء هيئة التدريس في أواسط الثمانينيات يوما أصبح عليه هذا التضامن الآن من انحسار دائرته ، مما يعيد على الأذهان المقولة الشهيرة : إنما يأكل الذئب من الغنم ، القاصية منها ! ودون أن أقصد من حيث التضييع ، فما نعيشه الآن ، هو " كلُّ في فلك يسبحون " !! ومن ثم يصبح الأمل معقودا فقط على الأعضاء أنفسهم .. إذا تضامنوا ، وطالبوا ، وألحوا ، واتخذوا كافة السبل السلمية التي تشكل ضغطا على ذئاب الجامعة ، فكفوا عن تقطيع جسدها تمهيدا لالتهامه!

نحن لا نبالغ في قولنا هذا ، ويكفي تذكرنا شهنته الجامعات عام ١٩٩٤ ، عندما كان حسين بهاء الدين وزيرا للتعليم للعالي (مع وزارة التربية) ، حيث تم ذلك آخر خطوط الدفاع عن استقلال للجامعات وديمقراطية التعليم للجامعة ، عندما تم إلغاء لنتخابات لختيار العمداء ، ليصبحوا ، مختارين من جهة الأمن والسلطة الحاكمة ، ويفرز هذا ما يصعب حصره من المظاهر المشينة ، حيث صح ما وصف به أحد كبار الكتاب الكثرة الغالبة من عمداء للكليات - إلا من رحم ربي - بلتهم " عمداء أمن " لا عمداء جامعة !!

وكانت الكارثة الثانية عام ٢٠٠٠ ، في عهد للدكتور مفيد شهاب ، عندما تم زرع وترسيخ تفرقة مجحفة بين أعضاء هيئة التدريس وفقا للسن : عاملون ، ومتفرغون ، وغير متفرغين يوما أصبح مشايخ الأساتذة يعيشونه من تهميش وقلق على لقمة للعيش بعد عشرات سنين أمضوها لخدمة تعليم آلاف من الطلاب ، ومئات من الباحثين .

وثالثة الأثافي ، هذا الذي حدث على يد هانى هلال وفق مقولة صحيحة شكلا ، فاسدة واقعا وتطبيقا ، ألا وهى ربط الأجر بالعمل ، حيث أصبح الحديث ، كل فترة شاغلا أعضاء هيئة التدريس ، وكأنهم قد تحولوا إلى شحاذين : لقد تأخرت النفعة الثانية أو الثالثة ، حتى أصبح هذا مدار مناقشات ومحادثات وأخبار تتناقلها أجهزة الإعلام ، انتظارا لطاقة للقدر التي يملك هلال مفاتيحها ،وتحول الرؤساء إلى مراقبين ومفتشين ،وتطوع البعض ليقوم بدور الوسواس الخناس ،وبدلا من أن يحتاج الأمن إلى رجاله ، أصبح النظام الجديد مفرخا لفئة جديدة من أعوان الأمن من داخل جماعتنا نفسها ،ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

وإذا كانت السلطة قد لعبت في البداية لعبة إغماض العين عن أنشطة الإسلاميين في التغلغل على نوايا أعضاء هيئة التدريس ، فإن الأمر لختلف منذ أوائل التسعينيات لا ليفسح المجال إلى من يقف منهم موقفا مناقضا ، كلا ، فلقد ضربت السلطة كل فريق بالآخر ، ووقع كلاهما في الفخ ، ناظرا إلى الشجرة دون الغابة ، فإذا بمجموعة من الإجراءات والخطوات التي أنت على الأخضر واليابس ،وتتحول الكثرة الغالبة من النوادي إلى أشكال مية ،وينصرف عنها أغلب الناس ، وكان نادى تدريس جامعة القاهرة قد استمر حتى شهور " جيبا " للإسلاميين ، فكان لابد من الإطاحة به ، حتى تسعد السلطة بتمام سيطرتها على البر المصرى الجامعى ،ونكرر مرة أخرى وثالثة ورابعة لأعضاء هيئة التدريس : أنتم سبب ما حدث من ترد ، فالرياح التي تهب لا تسقط من لشجر إلا الضعيف المتهاك ،ومن ثم لا تتظروا أن يجئ لكم الحل ممن كمم أفواهكم ، فمنذ متى يمكن للحدأة أن تقنف بالكناكيت !!

كما تكونون . . . تكون جامعتكم * !

حتى عام ١٩٠٨ ، كانت صورة للتعليم العالى ، وفقا لنظام التعليم الحديث ، هي ما كان يسمى " المدارس العليا " والتي هي " معاهد عليا " والتي قامت فلسفتها على " للتطبيق " ، بينما كان الفكر الجامعى يقوم بدرجة أولى على " للتتظير العلمى وللتأصيل الفكرى " ، حتى فى مجالات العلوم الطبيعىة والرياضية ،ولذلك كانت أهمية كلياتين تقوم عليهما أى جامعة ، كلية الآداب وكلية العلوم ، على أساس أن تتظّر كلية الآداب وتؤصل لكل ما هو إنسانى واجتماعى ، بينما تتظّر كلية العلوم وتؤصل لكل ما دخل فى نطاق العلوم الطبيعىة والرياضية ، بل والتطبيقية .

وبالتالى فإن المعاهد والمدارس العليا كانت تعد طلابها كى يمارسوا مهنة بعينها تتصل بالتخصص الذى تخصصوا فيه ، بينما لم تكن هذه هي وظيفة الجامعة ،وبالتالى فقد كان يمكن أن نقول أن التعليم فى المدارس والمعاهد العليا كان من أجل المجتمع ، بينما كان التعليم فى الجامعة من أجل العلم نفسه .

وكان هذا وذلك ، إرثا بشريا توارثناه عبر قرون طويلة ، حيث كان الوضع الطبقي يقوم على فئة قليلة تملك الثروة والسلطة ،ولا نقلقها لقمة العيش ، وكثرة ليس لها إلا أن تعمل لصالح الأغنياء ،وتكد وتشقى .

وعندما بدأ رهط من الرعيل الأول من القيادات الفكرية والاجتماعية تفكر فى إنشاء جامعة ، وظهرت هذه الجامعة بالفعل ، كانت للفلسفة التى تحكمها هي أن يكون العلم للعلم ، وجاء هذا الفكر واضحا صريحا على ألسنة الذين قاموا بعملية الإنشاء الأولى ، وصرح بذلك إمام شهير من أئمة

* جريدة للمصريون الإلكترونية ، فى ٢٠١٠/٤/١

الفكر المصرى فى ذلك الوقت ،وزعيم لحركة تحرير لاجتماعى كبيرة ألا وهو قاسم أمين ، الذى ألقى كلمة فى حفل افتتاح للجامعة سخر فيها من فكرة أن تعد للجامعة طلابها لممارسة مهنة فى عالم العمل ، مؤكدا على أن الجامعة لن تهبط إلى هذا الدرك ، وسوف تلتزم بالأصول والأعراف للجامعة الرفيعة التى تجعل منها رائد التأصيل والتطوير فى مجالات للفكر وللعلم يؤمن ثم فشعارها هو العلم للعلم .

كانت الجامعة ، فى ظل هذا السياق متوائمة تماما مع القوى الاجتماعية المهيمنة ، صاحبة السلطة والثروة ، فما دامت هذه القوى تثرى بغير عمل ،وتعيش بغير حاجة إلى الكد وبذل العرق ، لم يقلقها للحصول على لقمة العيش ، ومن ثم كان لها أن تسعى إلى المتعة النظرية ونعيم للفكر .

ثم جرت المياه المجتمعية المصرية بعد ذلك متدفقة بعناصر جديدة ... فقد كانت فكرة " التعليم العام " قد بدأت منذ عدة عقود تعرف طريقها إلى الواقع المصرى ، متيحة الفرصة بعد ذلك ، كى تتدفق كوانر بشرية متعددة ،لم تجئ من أعلى السلم الاجتماعى ،وإنما جاء عند غير قليل منهم من الشريحة المتوسطة ،وندره منهم ، جاءت من الشرائح السفلى .

مثل هؤلاء ، عندما بدعوا هم كذلك يتطلعون إلى التعلم بالجامعة ، وجدوا أنها لا تؤهلهم لشغل وظيفة بعينها ،وهم ليسوا جميعا على قدر عال من الثراء ، فإذا بهم يقبلون أكثر على المدارس العليا ،وإذا بالجامعة ، شيئا فشيئا يزور الطلاب عنها ، حيث أبناء الأثرياء لم يكونوا بالكثرة التى تسد كافة لاحتياجات الجامعة من الطلاب ،وبدأ شبح الإفلاس يهدد عرشها ..

وترافق مع هذا هذه الثورة الشعبية التى لم يكن لها مثيل من قبل ولا من بعد ، حتى كتابة هذه السطور ، ألا وهى ثورة ١٩١٩ ، التى ارتفع فيها صوت الفقراء والبسطاء وأوساط الناس ،وعبر سيد درويش عن هذا أصدق تعبير ، فغنى للعمال والفلاحين والجنود ، بينما كان للغناء للسائد ، هو غناء القصور والأمراء والسلطين .

فكان ما كان من نقل الجامعة للمصرية إلى سلطة الدولة عام ١٩٢٥، حتى تضمن للخريجين عملا في دولتها المختلفة ، خاصة وأن الدولة فى مصر متضخمة ، بحكم إرث تاريخى طويل .

وعندما كان يظهر مشروع بضم إحدى المدارس العليا التطبيقية إلى الجامعة ، كان للبعض يصرخ احتجاجا بأن هذا لا يتفق وفلسفة للتعليم للجامعى ، التى لم تزل فى ذلك الوقت على قوتها النسبية ، ومن عجب أن مفكرا مستتيرا مثل طه حسين كان من أبرز المحتجين الناقدين يوم تقرر إدخال مدرسة التجارة العليا باسم كلية للتجارة إلى الجامعة ،وعندما كان يرى تدفقا من خريجي التعليم الثانوى إلى مدرسة المعلمين العليا ، ويزورون عن الالتحاق بكليتى العلوم والآداب بالجامعة ،كان ينتقد هذا بشدة ، ورسخ بين الجامعيين عداء شديدا نحو إعداد المعلم ، ما زلنا نعانى منه حتى كتابة هذه السطور !

فلما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كان للقائمون بها هم أبناء الطبقة الوسطى ،والذين بذلوا للكثير من أجل هدم الشرائح الاجتماعية الأعلى ، فتساقط بعضهم ليصبح من الشرائح الوسطى ، وارتفع شأن بعض من كانوا فى الطبقة الدنيا ليلتحقوا بالشرائح الوسطى ، فتتسع بذلك دائرة هذه الطبقة ويصبح لها الأمر السياسى ،والكثرة للغالبية .

من هنا كان لابد لهذا للتحول الاجتماعى أن ينعكس بدوره على فلسفة الجامعة ورسالتها ومقاصدها .ويتوج هذا بتقرير مجانية التعليم الجامعى ، فتتدفق ألوف من أبناء الشرائح المتوسطة والفقراء ، ليشكلوا بذلك الجماهرة الكبرى ، ويصبح من المستحيل أن تستمر للجامعة على فلسفة العلم للعلم بولئنا العلم للمجتمع .

وتقدمت كليات تطبيقية لتحتل الصفوف الأولى ، فتراجع كلية الحقوق وتسيطر من على عرشها ، وتتربع كلية مثل كل الهندسة لتحتل هى عرش

القبول ، خاصة فى ظل ما كان يجرى من تحول ضخم بفعل عملية بناء السد للعالى .

لكن المياه المصرية بدأت تجرى بنوعيات مغايرة ، منذ أواسط السبعينيات ، فالنفوذ الأمريكى بدأ يسيطر ويهيمن ، ويترافق مع هذا ارتفاع تدريجى لشأن الجامعة الأمريكية وتصبح هى زعيمة التعليم الجامعى فى مصر ، بل وللنموذج الأعلى ، وإذ تمضى السنون والأعوام ، كان لابد من الغيرة الدولية ومصالحها أن تشارك فى " تورتة التعليم الجامعى " فى مصر ، فتظهر جامعة فرنسية ، وألمانية ، وإنجليزية ، وكندية ... وهلم جرا !

كان أبرز ما شهده المجرى المصرى من مياه مجتمعية ، هو العلو المستمر لبعض الشرائح الاجتماعية ، لا نحو الثراء الفاحش فحسب ، بل والتزواج مع السلطة ، بحيث أصبح الأثرياء نوى نفوذ سياسى وإدارى ، وإذا كان أصحاب السلطة ، لم يكونوا جميعا من الشرائح العليا ، لكن هذا التزواج أتاح لهم قدرا غير قليل من الثراء أتاحتها منافذ الإدار والنفوذ والتشريع .

ومن هنا فقد بدأت الجامعة المصرية ، تدريجيا ، تشهد تحولا أساسيا لا تخطئوه عين ، فهذه الشرائح فاحشة الثراء ، لها ارتباطاتها المصلحية الاقتصادية للضرورة مع قوى الهيمنة الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن هنا أخذ قدر اللغة الإنجليزية بصفة خاصة يعلو ، وتترجع للغة العربية ، فكل للمواقع المصرفية على سبيل المثال ، فضلا عن المؤسسات الاقتصادية الكبرى والشركات ، لا تتعامل إلا بها ، مما فرض على من يتعلمون تعليما جامعا أن تكون بصلتهم اللغوية ليس هى بوصلة القرآن للكريم والموروث الحضارى العربى ، بل هى الحاضر الأمريكى والإنجليزى .

ولأن النص الدستورى ظل يؤكد على مجانية التعليم الجامعى ، فى الوقت الذى بدأت فيه الدولة تتخلى عن وظيفتها الاجتماعية ، وتتراخى يدها

فى الإنفاق الاجتماعى ، وفى مقدمته ، للتعليم ، بدأت الخدمة الجامعية تتدنى
ويسوء مستواها ، بينما يتطلع الجميع إلى مستوى أعلى ونوعية أجود .
هنا تقم معنيون إلى إيجاد قنوات أخرى جديدة لاستيعاب أبناء القادرين ،
فبدأت الجامعات الخاصة فى الظور والنكائر التدريجى .
بل وبدأت الدولة نفسها تبدى استعدادها للارتفاع بمستوى الخدمة
الجامعية التعليمية ، شريطة أن يكون ذلك على " حساب للزبون " ، فأخذت
تخرج علينا كل عام بنظام أو قناة جديدة لاستيعاب من يملك ، حتى ولو لم
يملك القدرة العالية على أن يعرف ، بعيدا عن يمكن هو أيضا أن يعرف ،
لكنه لا يملك .

إن مؤدى كل هذا أن الذى ينشد تغييرا فى فلسفة الجامعة ووظيفتها
وأحوالها وأهم أشد ما يكون الوهم لو تصور أن ذلك يمكن أن يتحقق ، فى
ظل الخريطة الاجتماعية القائمة ، والتي ما زالت تسير بسرعة نحو
لستطاب طبقى بغيض ، نخشى أن يؤدى إلى تفجر ، قد يحرق الجميع !!

خلط الأوراق بين "الحكومي" و"الخاص" و"الأهلي" في الجامعات المصرية*

منذ فترة أثير جدل حول " جامعة النيل " التي وصفها أنصارها بأنها " أهلية " وشبهوها بالجامعة المصرية الأهلية في سنوات نشأتها الأولى ، وكذلك الجامعة الأمريكية ، مما يستدعي وقفة ، حيث تم خلط الأوراق هنا بين ما يكون حكوميا ، وما يكون أهليا ، وما يكون خاصا ، وإن كان الأمر يتعلق ببعض الجوانب القانونية التي لا ندعى خبرة بها ، راجين أن يرشدنا من له في هذا الجانب إلى الصواب إذا أخطأنا الفهم .

فنحن أمام جوانب تتعلق " بالملكية " و " الإدارة " و " الإنفاق " و " العائد " ، فجامعة مثل جامعة القاهرة ، على سبيل المثال ، تملكها الدولة ، وهى التي تديرها ، وتتفق عليها ، ولا يشارك الطلاب في هذا الإنفاق عن طريق المصروفات إلا بنسبة رمزية ، وبحكم أن الدولة لا تتلقى من الطلاب نفقة تعليمهم ، فلا عائد " مالى " يرجع إليها .

ها هنا ، نجد أنفسنا أمام صورة نموذجية لما يكون عليه التعليم الجامعي الحكومي أو الرسمي .

لكن سياسة الدولة في خلط الأوراق ، تضعنا أمام موقف آخر يعكس ترددها بين التوجه المجاني والتوجه الخاص ، فهى تريد المحافظة على " الشكل الدستوري " وما أصبح يعرف " بالمكتسبات الاجتماعية " ، و في الوقت نفسه تريد مسايرة التوجه الرأسمالى ومنطق القطاع الخاص ، فإذا بها تستحدث داخل هذه الجامعات الحكومية نظما جامعية ، ذات منطق رأسمالى وفلسفة القطاع الخاص ، عندما أنشأت ما يسمى بالتعليم باللغة الأجنبية ، وكذلك ما سمي بالبرامج الخاصة المتميزة ، وأيضا الانتساب

* جريدة الدستور فى ٢٢/١٠/٢٠١٠

الموجه ، بل وفتحت الباب الآن على مصراعيها لنظام الانتساب حتى يرفع عنها الحرج في تلقى مصروفات التعليم من الطلاب ، فبماذا نسمى مثل هذا النظام : حكومي أم خاص ؟

الحق أن هذا بالضبط يعكس منطق النظام السياسي القائم في عدم التزامه بفلسفة اجتماعية بعينها ، صحيح أن هذا يمكن أن يكون له وجهه الحسن ، من حيث اختيار ما يناسبنا من كل فلسفة أو نظام ، لكن الحادث في مصر هو أن النظام يختار من كل فلسفة ما يفيدته هو ، وكذلك ما يديمه ويكفل له البقاء ، وأبرز الأمثلة على ذلك أنه إذا كان قد اختار النهج الليبرالي الرأسمالي وما يتعلق به من إعطاء الأولوية للقطاع الخاص ، فضلا عن التعددية الحزبية ، والنظام الجمهوري ، وتشجيع منظمات المجتمع المدني للمشاركة ، تجد الأمر في حقيقته هو نفسه النظام الشمولي ، وإن تزييا ببعض أشكال النظام الليبرالي الرأسمالي ، وهو الأمر الذي قد يدخلنا في تفاصيل كثيرة يمكن أن تبعدنا عن جوهر قضيتنا اليوم ، إذا أردنا توضيحه وتفصيله .. وهكذا ، نجد أنفسنا في حيرة من توصيف وتصنيف هذه النظم الجامعية المستحدثة والتي يدفع فيها الطلاب نفقات تعليمهم .

لكننا في الوقت نفسه ، نمسك عن وصف هذه النظم بأنها تجعل التعليم الجامعي " خاصا " ، لأن العائد لا يعود إلى أفراد أو هيئات بعينها ، وإنما يصب في خزانة الدولة نفسها ، فضلا عن ذلك فإن الممتلكات كلها ، مثل الأرض والمباني والتجهيزات ، إنما هي ملك للدولة الممثلة لجموع الشعب ، لا لشخص محدد أو مجموعة من المستثمرين ، كذلك ، فإن الإدارة تنظمها الدولة وتختار أفرادها وتضع لهم اللوائح المنظمة للعمل .

فإذا جئنا إلى الجامعات التي أصبحت تتكاثر بصورة واضحة في السنوات الأخيرة ، نتيجة لتضييق الخناق على القبول بالجامعات الحكومية ، نجد أن الملكية ، والإدارة ، هما لشخص أو مجموعة أشخاص ، يستثمرون أموالا تخصصهم هم ، ويتلقون تكلفة التعليم من الطلاب ، ويكسب ملاك الجامعة

بالضرورة عائداً مالياً يعود إلى جيوبهم ، وبالتالي فإن هذه الفئة من الجامعات ، واضح جداً أنها جامعات خاصة قلباً وقالبا .

تأتى المشكلة الأخرى وهى فيما يسمى بالجامعات الأهلية

إذا تذكرنا كيفية نشأة الجامعة المصرية القديمة ، فسوف نجد أن تمويلها جاء عن طريق " تبرعات " ، دفعها أصحابها دون انتظار " لعائد مالى " يعود إليهم ، واختار نورو الشأن فى المشروع مجلساً يديرها ، وكان الطلاب يدفعون مصروفات لا تساوى تكلفة تعليمهم بالضبط ، بل تقل عنها ، وكانت القاعدة ، أن العائد المالى إذا حصل ، يحجز لتدعيم مزيد من الجهد الخاص بالجامعة فهذه أيضاً صورة واضحة لما يجب أن تكون عليه الجامعة الأهلية .

ومع الأسف فقد قال أحد الكتاب أن الجامعة بدأت تتراجع فى مستواها ، عندما استولت عليها الدولة عام ١٩٢٥ ، وهو أمر غير صحيح . وبدون أن نتطرق إلى تفاصيل لا محل لها هنا ، فإن الصحيح أن الجامعة الأهلية بدأت تعرف الطريق إلى الفشل ، لأن الجهد الوطنى للتبرع الذى بدأ مع إنشائها عام ١٩٠٨ ، أخذ يتراخى . وكذلك لأن من أنشأوها لم يريدوا بها أن تعد الطلاب لعالم العمل ، فبدأوا ينصرفون عنها ويلتحقون بالمدارس العليا الحكومية التى كانت تؤهل خريجها للعمل .

وليس صحيحاً أيضاً ، كما زعم البعض ، أن الجامعة الحكومية الجديدة لم تبرز إلى عالم الجامعات المتميزة ، فجامعة فؤاد الأول (القاهرة) ، لو كانت هناك فى العقود السابقة ، قياسات لمكانة الجامعات كما يحدث الآن لبرزت إلى صفوف متقدمة ، والتردى الذى وصلت إليه الجامعات المصرية فى السنوات الأخيرة ، ليس سببه كما يزعمون ، ما هى عليه من مجانية ، ووضيق المقام عن البرهنة على ذلك ، وإنما هى جملة من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أحاطت بالكثير من منظمات المجتمع

ونظمة ، جعلته يتردى في العقود الأخيرة ، فكان من الطبيعي أن تنتقل فيروسات التردى إلى الجامعات ، سواء كانت مجانية أو غير مجانية .
ولو حسبناها بالقرش والجنيه ، فسوف نجد أن " المجانية " أصبحت أثرا بعد عين ، وخزافة لم تعد قائمة ، حيث يعرف الخبراء أن المسألة لا تقف عند حد الرسوم الأولية التي يدفعها الطالب في بداية العام ، فهناك مظاهر وأشكال وسبل متعددة : الأنشطة ، المواصلات ، الكتب ، الدروس الخصوصية (التي يتم تلقبها أيضا في التعليم الخاص) ... وهكذا .

هنا ، نأتى إلى بيت القصيد ، ألا وهو ما يزعمه البعض الذين انبروا للدفاع عن " جامعة النيل " واصفين إياها بأنها " أهلية " !

صحيح أن بذرتها كانت فى أحضان جمعية أهلية للنشاط العلمى والتعليمى أنشأها عدد من ذوى الشأن ، حيث ساهم كل منهم بعدة آلاف من الجنيات ، ترواحت بين ما يعد على أصابع اليد ، وما يحمل عدة أصفار
لكن الدكتور أحمد نظيف ، الذى كان وزيرا للاتصالات ، وكان أحد المساهمين فى الجمعية ، منح الجمعية ١٢٧ فدانا ، من مال الدولة ، يصل ثمنها إلى أكثر من مليار جنيه ، لتبنى عليها جامعة ، فى الوقت الذى تشكو فيه كل الجامعات الوطنية من الضيق الرهيب فى الأماكن المتاحة لها ، وكل منها " فى عرض كيلو متر " ، مما كانت له آثاره السلبية المتعددة على مستوى التعليم فيها .

وعندما أصبح رئيسا للوزراء ، استطاع أن يستصدر لها قرارا جمهوريا بالإنشاء ، فأصبحت الجامعة هى مالكة للأرض التى يمكن أن تسع ، على رأى الأستاذ عادل حموده ، فيما كشفه ، على صفحات " الفجر " من مأس تتصل بهذه العملية الملتبسة .

فهل يمكن أن تصبح هذه الجامعة أهلية ، بينما بنيتها الأساسية التى تصل إلى عدة مئات الملايين من الجنيهات ، وهى من المال العام ؟ وأى الجهات أولى بهذه المساهمة المالية الحكومية المذهلة ؟ هذه الجامعة الوليدة أم

الجامعات الحكومية الوطنية، وخاصة ما استحدثت على أرضها من برامج ونظم بمصروفات باهظة؟!

وهل ما دفعه المساهمون هو " تبرعات " تنقطع صلتهم بها ، أم هي مساهمات ، ينتظرون عائدا منها؟!

وكيف تكون " أهلية "، وهي تتلقى من الطالب الواحد عشرات الألوف من الجنيهات؟ وأي فئة من الشرائح الاجتماعية سوف تتمكن بهذا من الاستفادة من هذه الجامعة؟

الغريب أن لدينا في تاريخنا الحضارى تجربة مذهلة في روعتها ، هي التي تعد نموذجا حقيقيا مثاليا للتعليم الأهلى ، فقد كان عدد غير قليل من الأغنياء " يوقفون " جانبا من ثروتهم ، وفق وثيقة رسمية مسجلة ، للإنفاق منها على هذا المعهد التعليمى أو ذاك ، سواء على المستوى العالى مثل الأزهر فى مصر ، والزيتونة فى تونس ، والقيروان فى المغرب ، أو على مستوى تعليم المرحلة الثانية ، أى ما يوازى الثانوى ، أو الأولى ، الذى تمثل فى الكتاتيب .

هذا المصدر الضخم " الموقوف " كفل- لحقب طويلة قبل أن يتعرض للنهب - تمويلا استطاعوا منه أن يدفعوا رواتب للمعلمين ، ويتيحوا لطلاب العلم أن لا يدفعوا قرشا واحدا ، بل كانوا يتناولون غذاءهم على نفقة المعهد ، فضلا عن أدوات الدراسة من دفاتر وكتب وأقلام وأحبار ، بل ووصل الأمر إلى الإقامة المجانية ، وتم حل المشكلة ، فلا الدولة تكلفت قرشا ، ولا الأهالى أولياء أمور الطلاب ، فلماذا لا ندرس هذه التجربة ونحاول تحديثها وفقا لما استجد من نظم مالية ومستحدثات تعليمية وإدارية ، بدلا من هذا " اللبس " ، الذى نشك فى أن أصحاب القرار لا يعرفونه ، وإنما هي لعبة النظام " اللى تغلب به ، إلعب به " ، أما المبررات والحججيات ، فليست هناك مشكلة فى اختلاقها وتزييفها ، وفريق الكتبة المدافع فى حالة " جهوزية " لا تخفى على أحد !

التكفير الفكري *

مما يلفت النظر في لغتنا الجميلة الاشتراك الكامل في الحروف بين كلمتين ، بينما تناقض شديد ، وهما كلمة " التفكير " و " التكفير " ، وإن كان منطوق الخارجين من جنة الإيمان يزعمون أنهم كذلك لأنهم أعملوا عقولهم وفكروا ، ودون الدخول في مناقشة هذا المنطوق ، فإن هناك آيات قرآنية كثيرة تؤكد على أن الكفر مظهر " مركزي " لتعطيل العقل وتوقف التفكير بغبر هوى .

وعلى أية حال ، فإن الشائع في ثقافتنا أن يُرمى بالتكفير هؤلاء المنكرين لصحيح الدين وثوابته ، لكننا نريد أن نوسع من نطاق التكفير بحيث لا يقتصر فقط على المجال الديني ، وإنما يضم كذلك اتهام المغاير في الرأي باتهامات صارخة ، لا تقوم على دليل وتفتقد المنطق ، وتتطوق بالهوى الشخصي ، فالاختلاف إذن هنا يكون في " المجال " ، لكن يظل النهج متماثلاً إلى حد كبير .

أما المناسبة ، فهي مشاركتي في مناقشة رسالة ماجستير في طرق تدريس الفلسفة ، حيث قد يتصور بعض المحدثين من التربويين أنني بهذا أحشر نفسي في غير تخصصي (أصول التربية) ، وبغير استطراد تاريخي ، فالقداى يعلمون جيداً أن الله قد أنعم على كاتب هذه السطور بأن يكون هو الذى أوجد هذا العلم التربوى على الخريطة لأول مرة منذ عام ١٩٧٠/٦٩ ، وفى ظل هذا فقد أشرف على رسائل عدة فى بداية المشوار ، وساهم فى فحص الإنتاج العلمى لقداى أساتذة طرق تدريس الفلسفة .

والفلسفة بصفة عامة مهمتها الأساسية إثارة التفكير وإثرائه والإكثار من الاستناد على الأدلة العقلية والبراهين المنطقية ، مما يتطلب رحابة الصدر

* جريدة المصريون الإلكترونية فى ٢٠١٠/٧/٧

والمرونة وسعة الأفق ، فإن استخدمها شخص ما في غير هذا ، وخاصة من جهة عكسية ، يمكن أن يدخل في دائرة ما نسميه بالتكفير الفكرى .
والمشكلة أن كثيرا من نقاط النقد التى وجهتها للباحثة تخصنى بصفة شخصية مما قد يشكل حرجا بالنسبة لما أقول ، لكن ، ماذا أفعل وأبرز موضوعات الرسالة دارت حول كتاب الفلسفة الذى ألفته وكان مقررا على الثانوية العامة فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٥؟

كان من أبرز صور النقد لكتابى ، وكتب آخرين قُرت فى فترات مختلفة ، أن الكتاب يُرَوج للتوجه الإيديولوجى للدولة ، وأن هذا أمر لا يتفق والروح الفلسفية ، وهو اتهام يبدو معقولا ، لكن استقرار السياق يسقطه تماما ، ذلك أنه ما من دولة فى العالم إلا وتحرص على أن تعبر كتبها المدرسية عن سياساتها وتوجهاتها ، حيث أن الدولة هى التى تدفع ما لا يقل عن ٩٠% من تكلفة التعليم ، كل ما هنالك ألا يجئ التعبير عن توجه الدولة وسياستها فى صورة فجة وعبارات ساذجة ، كأن يقال " وفقا لتوجيهات وحكمة " الحاكم ، ويُكّال له المديح ، ويكون هناك جهد واضح لتزيين صورة الدولة .

ولم يكن هناك حرف واحد فى كتابنا يشير إلى رئيس الدولة ، كل ما هنالك أنه ، عند عرض عدد من المشكلات الفلسفية ، كان مطلوبا أن نعرض للطلاب موقف "الميثاق" - الذى كان هو الوثيقة الفكرية التى تعبر عن فكر دولة ثورة يوليو ، فى الوقت الذى يرى فيه الناقدون أن الميثاق لا علاقة له بالفلسفة !

إن بيان موقف الميثاق ، كان عنصرا أساسيا فى المنهج الرسمى المقرر ، وبالتالي فلم يكن للمؤلف دور أساسى فى هذا ، وفضلا عن ذلك ، فمهما كان الموقف من ثورة يوليو فقد كان الميثاق عملا فكريا على قدر عال من العمق والاتساق ، ولم يقل أحد أنه " مذهب فلسفى " ، لكن هذا لا يمنع من

العثور على بعض الآراء فيه تشكل موقفا ما من هذه القضية أو تلك بغير افتعال أو صنعة .

والغريب أن يصدر هذا النقد من مواقع يسارية ، وخاصة ماركسية ، بينما كانت الدول الشيوعية جميعا تفعل ما أشد من ذلك ، فتقرر كتابات ماركس ولينين في جميع مراحل التعليم ، وفي كل التخصصات ، وفي جميع الفرق الدراسية ؟

وخلال قراءتى للرسالة ، لاحظت أن هناك اتهام تكرر أربع مرات فى مواقع مختلفة للإخوان المسلمين بأن هؤلاء يسيطرون على معظم المواقع فى مصر! وإذا صحت الباحثة حقا فى هذا الاتهام ، فمن يزج بهم فى السجون والمعتقلات وينفردون بالتعرض لمحاكمات عسكرية ، ومصادرات وإبعاد عن أى موقع عال فى مختلف أجهزة الدولة ؟ إنه منطق لا إنسانى ظالم يتخذه ما يعادون هذه الجماعة ، حتى يخوفوا الناس منها ويذرعوا الرعب تجاهها ، وهو المنطق نفسه الذى تفعله الدولة حتى يرضى الناس بما يفعله من يحكموننا من مظالم ، وبحيث يسوقون الناس إلى القول بأن نار الحزب الوطنى ولا جنة الإخوان المزعومة !

إن هذا المنطقيكاد يتشابه مع المنطق الذى تفعله إسرائيل إزاء المقاومة بوصفها بالإرهاب ، وهو المنطق نفسه الذى تفعله أمريكا لمحاربة النشاط الإسلامى بربطه بأحداث العنف والإرهاب .. وهكذا .. هل يمكن أن يكون هذا هو نهج من يبحث على هذا المستوى فى دائرة الفلسفة ؟

ويرد اتهام لأحد الكتب المدرسية لأنه يهتم بأبى حامد الغزالى ، بزعم أن الغزالى هاجم الفلسفة فى كتابه الشهير (تهافت الفلاسفة) ، فضلا عن أنه رجل " صوفى " !

ووجه الخلط هنا أن لا يلاحظ الباحث أن الغزالى لم يهاجم الفلسفة كما يروج بين بعض الناس وإنما هاجم " فلاسفة " ، من فئة معينة ، وهم هؤلاء الذين تأثروا بالفلسفة اليونانية وخاصة عند أرسطو فى مجال (ما وراء

الطبيعة) أو ما كان يسمى " بالإلهيات " ،الرجل له العديد من الكتب التى تعد علامات على طريق الفلسفة الإسلامية . فضلا عن ذلك فإن عملية نقد الفلاسفة لا يمكن أن تتأتى إلا بجهد فلسفى خارق .

ويرد فى الرسالة نقد لأحد الكتب لأن أحد مؤلفيه عرف بالنزعة الدينية ، وهى نزعة زعموا أنها لا تتسق مع الروح الفلسفية التى تقوم على العقلانية!

وهنا أيضا مثال صارخ يكشف عن توجه بعض الناس لوضع الدين فى تناقض مع العقل ،وهى قضية متهافتة حقا ،وهناك عشرات الكتب والدراسات التى كتبها أصحابها للبرهنة على أن الإسلام مثلا يعلى من شأن العقل ، مما لا يتسع المقام لبياناه ويكفى أن الحفاظ على العقل هو أحد مقاصد الشريعة الخمس ،ويكفى عشرات الآيات القرآنية التى تدعو إلى ممارسة التفكير بصوره المختلفة .وتحديد سن معينة للمحاسبة والمساءلة ،تقوم على مدى وصل إليه العقل من نضج ،وكيف تسقط المحاسبة والمساءلة عن فقد عقله ، بل وكان الإسلام أكثر دين لم يعتمد اعتمادا أساسيا على المعجزات المادية للدعوة إليه ، بل اعتمد على معجزته اللغوية والفكرية ألا وهى القرآن الكريم.

ومن المفارقات حقا ، أن يتم الاعتماد على مقارنة المغايرين من موقف يفتقد التعقل والمنطق ، فى مجال تخصص أساسه المنطق والعقل ، وهو الفلسفة ، كيف ؟

إن أحدا لو رأى رأيا لا أقتنع به ، يكون رد الفعل أن أناقشه " بعقلانية " و" منطق " ، مجتهدا أن أوجه الخطأ فى رأيه ،كاشفا عن أوجه الصواب التى ينبغى أن تكون ، لكن ما القول عندما نرى أن أحد كبار مؤلفى الكتب المقررة فى الفلسفة يذكر مفهوما للفلسفة لا ترضى عنه الباحثة ، فإذا بها تصدر حكما فوريا بأنه أخطأ ، وليس هذا هو منطق المناقشات الفلسفية ،

فالفلسفة نفسها "وجهات نظر" ، وليس فيها حقيقة صواب وخطأ بصورة مؤكدة أو جازمة !

ووفقا للنهج نفسه ، توجه الرسالة حكما بالإعدام تجاه أستاذ كبير فى الفلسفة هو الراحل الدكتور يحيى هويدى ، الذى كان كل ذنبه أنه أصدر دراسة بعنوان (حياد فلسفى) ، محاولا الاتساق مع التوجه الفكرى والسياسى الذى كان سائدا فى منطقتنا فى الخمسينيات والستينيات والمعروف بالحياد الإيجابى . إنه بغض النظر عن القبول أو الرفض لموقف الحياد الفلسفى ، فلا يصح أبدا ، فى العرف الأخلاقى ولا فى العرف الفلسفى أن تسرع الباحثة لتصف هذه الدعو بأنها "اغتيال للعقل " ! من اغتال من ؟

ورأت الرسالة تناقضا تصورته فى كتابتى عن الفلسفة الأمريكية البرجماتية ، فى موضع وصفتها بأنها تعبر عن نمط العقلية الأمريكية والسياسة الأمريكية التى تستهدف استغلال الشعوب والإعلاء من قيم المنفعة المادية على حساب القيم والأخلاق ، بينما مدحت فى موضع آخر جهودها فى مجال التربية .

إن هذا هو نهج بعض الناس الذين ينهجون وفق منطق (إما أو) إما الرفض الكلى أو القبول الكلى لهذا المذهب أو ذلك ، وهو الأمر الذى يغيّر نهجى الشخصى فى التفكير ، فنقدى الشديد للسياسة الأمريكية ، المستند إلى النهج البرجماتى ، لا يمنعنى أبدا أن أغفل إنجازات عظيمة لعدد من كبار الفلاسفة والمربين ، مثل جون ديوى ، و" كيلباتريك " ، وصفحات تاريخ التربية خير شاهد على ما أثرى به هؤلاء الفكر التربوى بإسهامات جلية ، ويكفى الإشارة إلى منهج النشاط وطريقة النشاط ، ويكفى ما زخرت به مصر طوال الأربعينيات والخمسينيات من خبرات لا مثيل لها قامت به " المدارس النموذجية " .

بل إن الذى عاشوا فى أمريكا ، أو زاروها يلاحظون كيف أن الغالبية الكبرى من الشعب الأمريكى تجذبك إلى حبها ، وهو الأمر الذى لا ينبغى أن يؤخذ على أنه متناقض إذا رأي أن (إدارة الحكومة الأمريكية) هى بالفعل الشيطان الأكبر !؟

إن لك أن ترى غير ما أراه ، فهذا حقك ، لو نفيته أنا فسوف أحكم فى التو واللحظة بالنفى لحقى فى أن أرى ما اقتنع به ، لكن : الحذار .. الحذار ، من الانجرار إلى الأحكام المتعسفة بالتخطئة والاتهامات السياسية والدينية لما يراه غيرك .

خرائط التفكير *

عرفت الدكتورة إيمان عصفور ، أثناء تدريسي لطالبات الدبلوم الخاصة بكلية البنات بجامعة عين شمس منذ عدة سنوات ، واستمرت الصلة العلمية أثناء دراستها للدكتوراه ، لكن هذه الفترة الطويلة نسبيا لم تتح لى بدرجة كافية أن أفق على ما ظهر لى بعد ذلك لديها من مهارات وقدرات بحثية وفكرية عالية المستوى ، وأنا أتابع بحوثها ودراستها التى كانت تعدها للترقية إلى درجة أستاذ مساعد ، فحقيقة كنت طوال متابعتى لكل بحث ودراسة أكاد أشفق عليها من كثرة ودقة وسعة الجهد البحثى العلمى المبذول فى كل على حدة إلى الدرجة التى كنت أقول بينى وبين نفسى أن بحثا أو دراسة واحدة ، مثل هذه الدراسة التى بين أيدينا على سبيل المثال ، وهناك مثلها ، تكفى وحدها كى ترقى بها الدكتورة إيمان إلى الدرجة المأمولة ، لولا النظام القائم ،والذى لا بد من التسليم به ، حيث أنه لو خضع للمنطق الذى أعبر عنه ، لبادر كثيرون بالشهادة بأحقية هذا وذاك فى الترقى ، ممن لا يستحق ، ببحث واحد ، وهو المتوقع فى هذا الزمن الرديء الذى نعاش فيه شروخا جسيمة فى بنية القيم الحاكمة.

وقد أعادتتى متابعة دراسات الدكتورة إيمان إلى سنوات بعيدة عندما - كما تؤكد - بدأت بناء مقرر لطرق تدريس المواد الفلسفية لأول مرة منذ العام ١٩٦٩-١٩٧٠ ، حيث لم يكن لها وجود على خريطة العلوم التربوية بمصر ،وظللت أدرسها لمستويات مختلفة ، سواء سنوات الليسانس أو الدبلوم العلم أو الدبلوم الخاص ، إلى أن سافرت خارج الديار عام ١٩٧٥ ،

* مقدمة لدراسة مطولة حول الموضوع للدكتورة إيمان عصفور ، الأستاذ المساعد فى المناهج وطرق تدريس المواد الفلسفية بكلية البنات بجامعة عين شمس

وانقطعت بينى وبينها السبل ، فلما عدت اقتصرت علاقتى بهذا المجال على الإشراف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه ، ثم بدأت هذه القناة تضعف شيئاً فشيئاً إلى أن اختفت هي الأخرى ، وبقيت قناة أخرى هي تحكيم البحوث والدراسات المقدمة للترقية إلى أستاذ مساعد ، وأستاذ ، إلى أن توقفت نهائياً على وجه التقريب ، منذ أواسط التسعينيات ، حيث كانت كوادر متخصصة في هذا المجال قد بدأت تظهر وتكبر .

والدراسة الأصلية الحالية كان عنوانها بالتحديد هو (فاعلية خرائط التفكير في تنمية التحصيل ومهارات ما وراء المعرفة لدى طلاب الصف الأول الثانوى فى مادة المنطق) ، حيث نشرت لأول مرة على نطاق محدود فى مجلة (دراسات فى المناهج وطرق التدريس) التى تصدر عن الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، ع (١٣٢) ، ج ٢ ، أبريل ٢٠٠٨

وعندما رغبت الدكتورة إيمان فى نشرها فى صورة كتاب مستقل يتم تداوله بين مختلف القراء ، كان من الضرورى اختصار العنوان بصورة لا تؤدى إلى الإخلال بجوهره وفكرته الأساسية ، فكان العنوان الحالى .

وإذا كان اختيار الباحثة لعلم المنطق مجالاً لدراستها ، فهذا يعبر عن حسن الوعى وعمقه بوظيفة كل من علم المنطق نفسه ، وعملية التفكير ، فقد اصطلح كثيرون من قبل على أن وظيفة المنطق الأساسية هي دراسة الشروط الواجب توافرها فى التفكير حتى يكون تفكيراً سليماً ، وأن يصح التفكير ويتعمق ويستقيم ، فقد ضمنا إلى حد كبير استقامة الطريق وسواء السبيل ، لأن الإنسان السوى هو الذى يسلك وفق منطق معين ، سواء كان على وعى بذلك أو لم يكن ، وكذلك التفكير ، الذى قد يوحى بأنه يتضمن بالضرورة " الوعى " ، لكن الواقع العملى يؤشر إلى أن هناك من يندفعون فى السلوك بغير روية ، أو يسلكون دون تفكير ، كما قد يخيل لنا ، لكن هذا غير صحيح ، فلو أعملنا منطق التحليل فى سلوكهم فسوف نجده متضمناً

عددا من المفاهيم وأساليب التعامل معها ،وإن كان من المحتمل أن لا تكون هذه المفاهيم صحيحة أو لا رابط بين بعضها البعض ، مما يدفعنا إلى وصف هذا السلوك بأنه ليس على درجة من السواء التي تضمن حسن التدبير .

ولقد كثر في العقود الأخيرة استخدام مصطلح " استراتيجية " ،وكذلك كثر استخدام مصطلح " خطة " ، ولعل السياقات تختلف ، لكن الدوافع غالبا تتشابه إلى حد كبير مع مصطلح آخر ، حيث مال البعض إلى استخدام مصطلح " الخريطة " في غير مجال " الجغرافيا " التي كانت تحتكره ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن كاتب هذه السطور ، كثيرا ما يعرف الفلسفة بأنها "خريطة للتفكير " ، وإن كان المعنى هنا لا يتطابق تماما مع المعنى الذي استندت عليه الدكتورة إيمان ،والجديد حقا أن يبدأ استخدام الخرائط في التفكير لتعني الباحثة به " أدوات تفكير فعالة ذات كفاءة عالية تمثل محتوى بصريا ،ونماذج إبداعية لمعلومات المحتوى .

وطوال قرون عدة ، كان المتخصصون في الفلسفة يعرفون مصطلحا شهيرا هو " ما وراء الطبيعة " ، وصفا لتلك الدراسة التي تعنى بما لا تدركه الحواس ،وكان التعبير الذي انتشر هو " الميتافيزيقا " .

والغريب حقا أن عددا غير قليل من المفكرين والفلاسفة هاجموا هذا القطاع الفلسفي هجوما شديدا على أساس استحالة الحكم على القول فيه بالصحة أو الصواب بالتجربة والحس ،ثم إذا بعدد من العلماء المتخصصين في مجالات علمية مختلفة وأبرزها علوم الطبيعة " والرياضيات ، يعون أن المسألة لم تعد تتعلق بالمسائل " المحسوسة " وحدها ، فهناك قضايا في العلم تخضع للجدل واختلاف الرؤى ،وتباين زوايا النظر ، أطلقوا عليها ما " وراء العلم" ، والمعنى المتضمن ،يقرب كثيرا من المقصود " بفلسفة العلم " ،وانتقل هذا المصطلح ليشمل مجالات أخرى بحيث يصح القول بما وراء اللغة ، مثلا ،وغير هذا وذلك .

وما قصدته الباحثة من " ما وراء المعرفة " ، حيث أن الأمر لم يتعلق بمجال بعينه ، مثل العلم أو اللغة ، فهو ما ينصب على عملية التفكير نفسها ، فنحن ، وخاصة في التربية وعلم النفس ندرس ونبحث في التفكير من حيث كيفية تنميته وإشاعته في المعاملات ، والتدقيق في استخدامه ، ووضع القواعد الأساسية له ، وهو بهذا يكون مثل " الأداة " التي يستخدمها الصانع ، كالنجار مثلا " في صناعة أشكال مختلفة ، مثل " المنشار " ، فإنه يحتاج من حين لآخر أن يقوم بعملية فحص لهذه الأداة ، حتى يضمن استمرار فاعليتها وتطوير وظيفتها وأشكالها .

وهكذا ، فإذا كنا نقوم بتوظيف التفكير في كذا وكذا من شؤون حياتنا الإنسانية ، فلا بد أن نتوقف أحيانا عند عملية التفكير نفسها بهدف فحصها ونقدها وبيان أفضل الصور لها ، وهذا نوعا ما يتصل بما وراء المعرفة .
وإذا كنا قد تعودنا في بعض المجالات النظر إلى " الملاحق " باعتبارها جزءا أقرب ما يكون إلى " الكماليات البحثية " إذا صح هذا التعبير ، إلا أنها هنا جزء أساسي في جوهر الموضوع نفسه ، ومن هنا فقد احتلت مساحة أطول مما احتلها موضوع الدراسة ، ويكفى أن يطلع القارئ على قائمة المحتويات حتى يتأكد من ذلك .

إنني مهما كتبت ، فلن أستطيع أن أوصل للقارئ ما تركته متابعة الدراسة الحالية في نفسى من آيات تقدير وإعجاب ، ولا أبالغ إذا قلت أنها أضافت إلى الكثير من جديد المعرفة ، وعمق التناول ، ودقة التعبير ، وسعة الإحاطة ، وسوف يتحقق القارئ بنفسه ، وعمليا مما أقول ، ويتأكد أنها لم تكن عبارات مجاملة تقليدية تشيع في مثل هذه المواقف ، وأنا جميعا بالفعل أمام جهد علمي متميز ، يرسى لبنة مهمة في البناء المعرفي التربوي والفلسفي .